اقتصاد

الكويت تحظر الطيران إلى 31 دولة

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

أعلنت الإدارة العامة للطيران المدني في الكويت، أمس السبت، حظر الرحلات الجوية التجارية إلى 31 دولة وصفتها بـ«عالية الخطورة»، في ظل تفشي جائحة فيروس كورونا، منها 4 دول عربية، على رأسها مصر، بالإضافة إلى دول آسيوية لها جاليات كبيرة في الدولة الخليجية، منها الهند وبنغلاديش وباكستان والفيليبين.

وجاء إعلان الحظر في اليوم نفسه الذي بدأت فيه الدولة استئنافاً جزئياً للرحلات الجوية التجارية. وقالت السلطات إن مطار الكويت الدولي سيعمل بنحو 30% من طاقته التشغيلية، على أن تزيد النسبة تدريجاً في الشهور المقبلة. وتشمل قائمة الحظر أيضاً لبنان وسورية والعراق وإيران والصين والبرازيل والمكسيك وإيطاليا وسيريلانكا. وقالت الإدارة العامة للطيران المدني، على حسابها على «تويتر»، أمس، إن الحظر جاء بناءً على تعليمات السلطات الصحية ونظراً للوضع والتداعيات المترتبة عن انتشار فيروس كوفيد 19 بشأن الدول عالية الخطورة.

وسجلت الكويت نحو 67 ألف حالة إصابة بفيروس كورونا، وما يربو على 400 وفاة. وبدأت خطة من خمس مراحل في بداية يونيو/ حزيران لتخفيف القيود التي فرضتها للحد من انتشار الفيروس. ولا يزال حظر التجول الجزئي سارياً.

وتوجد في الكويت 5 شركات طيران، هي الخطوط الجوية الكويتية، وطيران الجزيرة، وطيران الوطنية، وناس، وطيران العربية، وجميعها توقفت عن العمل منذ أزمة تفشي كورونا، فيما شاركت شركتان فقط في خطة إجلاء المواطنين من دول العالم خلال الفترة الماضية، هما: الخطوط الجوية الكويتية وطيران الجزيرة، فيما استبعدت الحكومة الشركات الأخرى بسبب ضعف إمكاناتها وقلة وجهاتها المعتمدة.

وكشفت دراسة صادرة عن المركز الدولي للدراسات الاقتصادية (مستقل)، اطلع عليها «العربي الجديد»، عن أن إجمالي خسائر شركات الطيران في الكويت، منذ فبراير/ شباط الماضي، بلغ أكثر من 5,6 مليارات دولار، بسبب توقف حركة الطيران.

وسبّب قرار إدارة الطيران حالة ارتباك كبيرة في صفوف العمالة الأجنبية التي استُغني عنها، ولجأت إلى حجز رحلات طيران بالفعل على مدار الأيام الماضية، وفق وافدين، ومثّل خيبة أمل للشركات التي تسعى إلى استعادة عمالتها من الخارج.

في الأثناء، ذكر تقرير لمركز الكويت الدولي للدراسات الاقتصادية، اطلعت عليه «العربي الجديد» أن استمرار توقف الرحلات الجوية وغلق المنافذ البرية، فضلاً عن استمرار الإجراءات الاحترازية وفرض حظر التجول الجزئي، أضرّ بالأنشطة السياحية والتجارية. وسمح مجلس الوزراء الكويتي باستئناف بعض الأنشطة خلال المرحلة الثالثة التي بدأت الثلاثاء الماضي، مثل إعادة فتح الفنادق والمنتجعات السياحية وعودة سيارات الأجرة للعمل وزيادة عدد الموظفين في الجهات الحكومية بنسبة 50%، مع استمرار التقيد بالضوابط الصحية والتباعد الاجتماعي وتقليص عدد ساعات الحظر الجزئي إلى 6 ساعات فقط. كذلك قررت السلطات فكّ العزل المفروض على منطقة الفروانية، وهي إحدى أكثر مناطق الكويت اكتظاظاً بالسكان، اعتباراً من صباح الأحد الماضي. لكن الخبير الاقتصادي أحمد المنيع، قال إن أزمة قطاع الفنادق يتوقع استمرارها، رغم انتظاره بفارغ الصبر المرحلة الثالثة من إعادة فتح الأنشطة الاقتصادية.

(Getty)

حوافز لسامسونغ وآبل في الهند

تقدمت شركات عالمية متعاقدة لتصنيع أجهزة آبل الأميركية، وسامسونغ الكورية الجنوبية، بطلب للحصول على حقوق تصنيع الإلكترونيات على نطاق واسع في الهند بموجب خطة تحفيز حكومية بقيمة 6,5 مليارات دولار. وقال وزير التكنولوجيا الهندي رافي شانكار براساد للصحافيين، امس السبت، وفق وكالة أسوشييتد برس إن الخطة تتضمن حوافز نقدية لمدة خمس سنوات بنسبة تتراوح بين 4% و6% على المبيعات الإضافية للسلع المصنعة في الهند. وأضاف براساد أن المخطط من المتوقع أن يزيد قاعدة التصنيع لشركتي آبل وسامسونغ بعدة أضعاف في الهند، مشيرا إلى أن ما يقرب من 20 شركة هندية وعالمية في قطاع الهواتف المحمولة تقدمت بطلبات للمشاركة في الخطة، التي من المتوقع أن توفر 300 ألف وظيفة مباشرة في البلاد.

أخبار

استئناف الرحلات بين روسيا وتركيا

وصلت أول طائرة ركاب من العاصمة الروسية موسكو إلى إسطنبول، أمس السبت، بعد استئناف الرحلات الجوية بين البلدين، عقب توقفها منذ مارس/ آذار، بسبب تدابير الوقاية من فيروس كورونا.

وحسب وكالة الأناضول، فإن الطائرة تتبع للخطوط الجوية التركية، ووصلت إلى إسطنبول في ساعات الصباح، ومعظم ركاب الرحلة هم من المواطنين الروس، مشيرة إلى أن ركاب الرحلة خضعوا للفحوص بالكاميرات الحرارية لدى وصولهم. وفي 24 يوليو/ تموز، أعلنت تاتيانا جوليكوفا، نائبة رئيس الوزراء الروسي، استئناف الرحلات الجوية مع تركيا بشكل متبادل اعتبارا من الأول من أغسطس/ آب.

ارتفاع الودائع في عُمان

أظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزي العماني، ارتفاع الودائع في البنوك التجارية التقليدية في السلطنة على أساس سنوي بنسبة 5,7% في نهاية مايو/ أيار الماضي، مسجلة حوالي 20,5 مليار ريال.

وحققت ودائع مؤسسات القطاع العام نمواً بنسبة 36,7%، لتبلغ حوالي 1,4 مليارات ريال، وفق البيانات التي أوردتها وكالة الأنباء العمانية، أمس السبت. أما ودائع القطاع الخاص والتي شكلت ما نسبته 68% من إجمالي الودائع، فقد زادت بنسبة 8,7%، لتبلغ حوالي 13,9 مليار ريال.

وأشار البنك المركزي إلى أن رصيد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك زاد بنسبة 1,2%، ليبلغ نحو 19,3 مليار ريال، فيما وصل إجمالي استثمارات البنوك التجارية في الأوراق المالية إلى حوالي 3,5 مليارات ريال.

تراجع وظائف التصنيع في كوريا الجنوبية

تراجعت وظائف التصنيع في كوريا الجنوبية في يونيو/حزيران الماضي بأسرع معدل في عقد كامل، مع استمرار وباء كورونا في التأثير على الاقتصاد المعتمد على الصادرات، وفقًا للبيانات الحكومية. وبحسب التقرير الشهري لوزارة العمل، الذي أوردته وكالة يونهاب الكورية، أمس السبت، فقد بلغ العدد الإجمالي للعاملين في الوظائف غير الزراعية في يونيو/حزيران 18,37 مليون شخص، بانخفاض قدره 214 ألفًا أو 1,2%، عن نفس الشهر من العام الماضي. وشهد الاقتصاد الكوري الجنوبي ركودًا في الربع الثاني، وانكمشا بنسبة 3,3% مقارنة بالربع الأول، وفقًا لبنك كوريا المركزي. وأظهرت إحصائيات وزارة العمل أن إجمالي العاملين في المصانع بلغ 3,65 ملايين عامل، وذلك أقل بمقدار 77 ألفًا أو 2,1% على أساس سنوي. وهو أكبر انخفاض منذ أن بدأت الوزارة في تجميع البيانات في عام 2009.

الدين الحكومي يهدد تصنيف أميركا

واشنطن ـ **العربي الجديد**

خفضت وكالة فيتش العالمية، توقعاتها للتصنيف الائتماني للحكومة الأميركية إلى «سلبي» من «مستقر» بسبب العجز المتزايد في الميزانية وزيادة الدين الحكومي و«عدم وجود خطة ضبط مالي ذات مصداقية». وغالبًا ما تستخدم وكالات التصنيف الائتماني، تغييرات في التوقعات للإشارة إلى التحركات المستقبلية المحتملة. وقالت فيتش في تقرير أوردته وكالة أسوشييتد برس، أمس السبت، إن «هناك خطرا متزايدا من أن صانعي السياسة في الولايات المتحدة لن يدمجوا المالية العامة بما فيه الكفاية لتحقيق الاستقرار في الدين العام بعد انتهاء الوباء (فيروس كورونا)».

وتوقع مكتب الميزانية في الكونغرس، أن يرتفع عجز الميزانية هذا العام، الذي ينتهي في 30 سبتمبر/ أيلول، إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 3,7 تريليونات دولار. يتزايد عجز هذا العام بسبب الركود الشديد الناجم عن جهود احتواء كورونا وإنفاق الكونغرس لتخفيف أثر هذا الانكماش.

وأدت إجراءات العزل، التي فرضت خلال الأشهر الأخيرة، إلى تسريع دخول الاقتصاد الأميركي في حالة ركود مع تراجع تاريخي في إجمالي الناتج الداخلي للبلاد، في الربع الثاني من العام الجاري، بلغت نسبته 32,9%.

وأدى تزايد عدد الإصابات بكورونا في البلاد، خصوصا في الجنوب والغرب، منذ نهاية يونيو/ حزيران، إلى تأخير الجزء الكبير من الولايات المتحدة عن إعادة فتح الأعمال وحتى إلى إعادة فرض إجراءات عزل جزئيا.

وطاولت أضرار الوباء مختلف الأنشطة الاقتصادية لاسيما صناعة النفط الصخري، حيث أعلنت مجموعتا «اكسون موبيل» و«شيفرون» الجمعة عن خسائر ضخمة في الربع الثاني من العام الجاري. وقال نيل شابمان نائب رئيس «اكسون موبيل»، وفق وكالة فرانس برس أمس: «لم نشهد يوما تراجع طلب السوق إلى هذه الدرجة وبهذه السرعة»، مضيفا أن تحسن سعر وقود الطائرات «سيكون على الأرجح أبطأ بكثير» من تعافي الطلب على البنزين الذي بدأ يتحسن، وذلك بسبب الحد من الرحلات الجوية.

وكشفت «اكسون موبيل» عن خسائر بقيمة 1,1 مليار دولار في الربع الثاني، وهي الكبرى منذ دمج اكسون موبيل» في 1999. في الأثناء تكبدت «شيفرون» خسائر بقيمة 8,3 مليارات دولار خلال الفترة نفسها.

مال وناس

تجفيف موارد اليمن

الإمارات تحول أهم المنشآت الاقتصادية إلى ثكنة عسكرية

كشفت مصادر يمنية مطلعة لـ«العربي الجديد» أن الإمارات حولت ميناء بلحاف الذي يضم أكبر مرفق لتصدير الغاز المسال على ساحل بحر العرب في شبوة جنوب اليمن، إلى ثكنة عسكرية ومركز لتدريب مجاميع مسلحة تتبع المجلس الانتقالي الجنوبي الذي تدعمه، حيث تصر على إبقاء الميناء تحت سيطرتها. وقالت المصادر إن «التحالف العسكري الإماراتي السعودي يقوم منذ بداية الحرب في اليمن قبل أكثر من خمس سنوات بإجراءات تعيق قدرة البلد على استعادة اقتصاده».

ويعتبر بلحاف أكبر مشروع اقتصادي في تاريخ اليمن، وسبباً في دخول البلد نادي الدول المصدرة للغاز الطبيعي في العالم، حيث تكلف المشروع قبل اندلاع الحرب نحو 5,4 مليارات دولار، إذ تصل كمية الإنتاج الكلية له إلى حوالي 6,7 ملايين طن متري سنوياً، وكان مقرراً تصدير ما يتراوح بين 100 إلى 105 ناقلات كل عام، ومتوقع رفد الإيرادات العامة بحوالي بما يصل إلى 50 مليار دولار خلال 30 عاماً.

يتحدث أحمد حارث، الخبير الفني والهندسي في الشركة اليمنية الحكومية للغاز الطبيعي المسال لـ«العربي الجديد»، عن تعطيل جهات تابعة للتحالف لأنابيب وخطوط الربط بين مواقع إنتاج الغاز في قطاعات 18 النفطية في مأرب المحاذية للمناطق التي تقع عليها موانئ التصدير مثل بلحاف في شبوة، إذ خسر اليمن احتياطيا نفطيا كبيرا بسبب الغاز المسال، وبالتالي تجد هناك من ضاعف هذه الخسارة بتعطيل وتدمير هذه المنشآت الاستراتيجية. ويتطرق حارث إلى نقطة مهمة في هذا الخصوص، مشيرا إلى أن اليمن خسر الأسواق الدولية التي كانت تستوعب الغاز بسبب الحرب ودور التحالف في الصراع. وتواجه الحكومة اليمنية الشرعية تمرداً واسعاً من قبل حلفاء الإمارات في عدن ومناطق أخرى في جنوب اليمن، حيث قاموا مؤخراً بالاستيلاء على أموال حكومية تابعة للبنك المركزي، ومنع البنك في عدن من تحصيل بعض الموارد

> مشروع بلحاف كلف اليمن 5,4 مليارات دولار

العامة مثل الضرائب والجمارك، في الوقت الذي يمر فيه اليمن بأزمة اقتصادية حادة وتدهور كبير في العملة ونفاد الاحتياطي النقدي من الدولار.

ويرى خبراء أن الإمارات اختارت أهدافها في اليمن بعناية فائقة، وركزت بشكل كبير على جزيرة سقطرى وإحكام قبضتها على ميناء بلحاف أهم الموانئ النفطية والغازية، إضافة إلى بعض المواقع الاستراتيجية المهمة في الساحل الغربي، مثل ميناء المخا وذوباب ورأس عمران وجزيرة ميون بوابة مضيق باب المندب الاستراتيجي. ومنذ منتصف العام الماضي، وجهت السلطة المحلية وقيادة محافظة شبوة نحو خمسة خطابات رسمية إلى الرئيس عبد ربه منصور هادي، تحثه على اتخاذ موقف من بسط الإمارات نفوذها عى ميناء بلحاف أهم منشآت البلاد الاقتصادية. وحسب مسؤول محلي في محافظة شبوة طلب عدم الكشف عن اسمه، فإن آخر خطاب وجهه محافظ شبوة محمد صالح بن عديو كان نهاية مايو/أيار الماضي، ركز فيه على مخاطبة مسؤولين سعوديين لإقناع الإماراتيين بإخلاء منشأة الغاز في بلحاف.

وقال المسؤول لـ«العربي الجديد» إن الشركات الأجنبية جاهزة وتريد أن تتعامل مع الحكومة اليمنية كدولة وترفض أن تتعامل مع أي جهة أخرى، بينما يدفع اليمن فاتورة باهظة جراء توقف النشاط في أهم المشاريع والمواقع التي يستند عليها الاقتصاد.

ويشهد اليمن انهياراً للعملة الوطنية بسبب توقف الصادرات، رغم أن كل القطاعات النفطية والغازية توجد في المناطق التي يُطلق عليها بالمحررة من قبضة الحوثيين، ولكن ما يصدر من هذه المناطق لا يتجاوز 15% مما كان يصدر قبل 2015. ومع كل خطاب أو تحرك للمطالبة بإخلاء ميناء بلحاف من قبضة الإمارات، يشير الباحث الاقتصادي عصام مقبل، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى تعرض محافظ شبوة محمد بن عديو إلى محاولة اغتيال أخرها نهاية يونيو/ حزيران الماضي، أو حدث أمني مثلما حدث أخيراً في منطقة نصاب شمال غرب شبوة من خلال الدفع بمجاميع مسلحة تسللت لإحداث بلبلة وعمليات تخريب متعمدة لتعكير صفو الاستقرار الذي تعيشه شبوة الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية الشرعية المعترف بها دولياً.

وكلما كانت تلوح في الأفق جهود أو بوادر محاولات لاستئناف تصدير الغاز المسال من ميناء بلحاف النفطي، كانت هذه الجهود وفق مقبل «تعرقل بواسطة حوادث مفتعلة كان آخرها إشعال حريق في سفينة تصدير يمنية في الميناء وقبلها تفجير نهاية العام الماضي أدى إلى حريق أصاب أجزاء من ميناء بلحاف لإيصال رسالة تفيد بأن المنطقة غير آمنة ومن غير الممكن استئناف تصدير النفط والغاز اليمني من هذا الميناء».

وحسب تقديرات رسمية، فقد خسر اليمن ما يقارب 15 مليار دولار جراء توقف تصدير الغاز المسال خلال السنوات الخمس الماضية. وتخضع الموانئ اليمنية جميعها دون استثناء لسيطرة دولتي التحالف السعودية والإمارات، ما يحرم الحكومة الشرعية من إيرادات قطاعات حيوية.

الحرب اخترت بشكله بالغ بمرافق النفط والغاز (فرانس برس)

تجارة

رسوم مغربية لمواجهة الملابس التركية

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

رفعت الحكومة المغربية الرسوم الجمركية على الملابس والمنسوجات التركية في خطوة لكبح تدفق هذه المنتجات وتقليص عجز الميزان التجاري.

وعممت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، على مصالحها المختلفة، توجيها اطلعت عليه «العربي الجديد» مؤرخ في 27 يوليو/تموز الماضي، أظهر زيادة الرسوم إلى 40% بدلا من 36%.

ويرتبط المغرب باتفاقية للتبادل الحر مع تركيا، غير أن العديد من المنتجين المحليين اشتكوا في الأشهر الأخيرة من تضرر أعمالهم بسبب المنتجات التركية، رغم بدء الحكومة في تطبيق إجراءات وقائية تضمنت زيادة الرسوم الجمركية منذ سبتمبر/أيلول 2018.

وكانت الرسوم الجمركية على منتجات النسيج والألبسة، قد قفزت من صفر إلى 22,5% في 2018، قبل أن تزيد إلى 27% في يناير/كانون الثاني من العام الجاري، ثم إلى 36% بعدها بأسابيع تحت تأثير تداعيات جائحة فيروس كورونا. وتندرج زيادة الرسوم الجمركية، ضمن إجراءات المغرب إلى خفض استيراد السلع التي تقول الحكومة إنها تساهم في توسيع عجز الميزان التجاري، حيث حددت وزارة الصناعة والتجارة، سلعا مستوردة بقيمة 4,3 مليارات دولار، يمكن تصنيعها محلياً.

لكن توفيق فرتوح، المسؤول عن متجر للألبسة في الدار البيضاء، يرى أن زيادة الرسوم الجمركية قد لا تقلص الواردات التركية، متوقعا أن يعمد المصدرون والماركات التركية المستقرة في المملكة، إلى تقليص هوامش أرباحهم بهدف الحفاظ على الأسعار في مستويات تراعي القدرة الشرائية

> الرسوم تقفز من صفر إلى 40% في أقل من عامين

للأسر المغربية التي تراجعت بسبب كورونا.

وكان فاعلون اقتصاديون بالمغرب، اشتكوا من إغراق السوق بالمنتجات التركية، ما دفع المغرب إلى دعوة تركيا مؤخرا لمراجعة اتفاقية التبادل الحر، حيث أعلن وزير الصناعة والتجارة، مولاي أحفيظ العلمي، بأن الطرف التركي، وافق على ذلك بما يوافق تطلعات المغرب، خاصة في ظل الخسائر التي تكبدتها قطاعات مثل الألبسة والنسيج.

وتعتبر الجمعية المغربية لصناعة النسيج والألبسة، أن الواردات من تركيا تكبح تطور صناعة النسيج الموجه للسوق، مؤكدة على أن قيمة الواردات من الألبسة التركية نحو المغرب في عام 2015 حوالي 800 مليون دولار، قبل أن تقفز في 2018 إلى 997 مليون دولار.

وعبرت الجمعية التي تدافع عن مصالح الصناعيين في قطاع النسيج والألبسة، عن دعمها قرار إعادة النظر في اتفاق التبادل الحر، معتبرة أنه شجاع من الناحية السياسية ومشروع من الناحية الاقتصادية، مشيرة إلى أنه في الثلاثة أعوام الأخيرة، اضطرت حوالي مائة شركة إلى الإغلاق.

أسواق

ليبيا: أسعار الإسمنت تعرقل الإعمار

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

تحول أسعار الإسمنت المشتعلة في ليبيا دون إعادة الكثير من الأسر إعمار منازلها المدمرة بشكل كلي أو جزئي جراء الحرب التي زادت من مكاسب من وصفهم خبراء اقتصاد بتجار الأزمات، في البلد الذي يعاني سكانه من أزمات معيشية متعددة. وقفز سعر الإسمنت المحلي إلى 75 ديناراً (53 دولاراً) للطن الواحد، مقابل حوالي 30 ديناراً قبل نحو عام، بينما يباع الإسمنت المستورد بـ60 ديناراً. وقال الخبير الاقتصادي الليبي بشير مصلح لـ«العربي الجديد» إن السماسرة باتوا يتحكمون في السوق، مشيرا إلى تعرض الإسمنت للاحتكار والمضاربة، حيث قفزت أسعاره مؤخرا إلى 100 دينار، إلا أن دخول كميات من الإسمنت التركي أجبر التجار على خفض السعر إلى 75 ديناراً. وتضررت مصانع الإسمنت في ليبيا بسبب الحرب التي شنها اللواء المتقاعد خليفة حفتر على طرابلس، حيث اضطر بعضها إلى التوقف عن العمل، بينما لجأت أخرى إلى تقليص الإنتاج، ما أدى إلى نقص المعروض المحلي في الأسواق. وأطلق نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي

ارتفاع أسعار الإسمنت يكبح الإنشاءات (فرانس برس)

هشتاغ «قاطعو الأسمنت» مع ارتفاع أسعاره، ما أوقف مساعي الكثير من الأسر النازحة للعودة إلى منازلها خاصة في مناطق جنوب طرابلس لعدم قدرتها مالياً على إنجاز عمليات الترميم أو إعادة البناء.

تقول المواطنة سعيدة العريبي إنها لم تتمكن من الرجوع إلى منزلها في جنوب العاصمة، بعد نزوح لأكثر من أربعة عشر شهراً بسبب حرب حفتر، مشيرة في حديث لـ«العربي الجديد» إلى أن أسعار مواد البناء، وتحديداً الإسمنت، قفزت إلى ثلاثة أضعافها قبل عام. وتلفت سعيدة إلى أنها أرملة ولديها خمسة أطفال وتتقاضى راتبا شهريا لا يتعدى 650 ديناراً لا يكفيها لصيانة منزلها. بدوره، يؤكد المواطن علي الوافي أن أسعار الإسمنت مبالغ فيها وهناك استغلال لحاجة المواطنين، لافتا إلى أن دخله لا يسمح له بشراء السلعة التي لم يكن سعر الطن منها يتعدى 30 ديناراً قبل نحو عام. وتنتج ليبيا في الأوقات العادية نحو 10 ملايين طن من الإسمنت، بينما تظهر بيانات صادرة عن البنك الدولي أن ليبيا تحتاج إلى 200 مليار دولار على مدى عشر سنوات لإعادة الإعمار.

ويقول المقاول علي عرعارة من طرابلس لـ«العربي الجديد» إن ارتفاع أسعار الإسمنت يرجع إلى الطلب المتزايد على هذه السلعة، لا سيما بعد الحرب الأخيرة على طرابلس من قبل قوات حفتر وتضرر مختلف المساكن في مناطق جنوب العاصمة.

وأعلنت وزارة الحكم المحلي بحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا أن 125 ألف وحدة سكنية تضررت بسبب هجمات القوات الموالية لحفتر خلال 14 شهراً على جنوب طرابلس، بالإضافة إلى المقرات الحكومية والمحال التجارية.

تحقيق

انتقلت أزمة نقص السيولة في الجزائر من البنوك إلى مراكز البريد، مهددة بذلك معاشات ورواتب أكثر من 20 مليون شخص تدافعوا قبيل عيد الأضحى للظفر بأموالهم، بينما اضطر أغلبهم لصرفها على أقساط، بعد وضع سقف لسحب الأموال

أزمة سيولة تعصف بالجزائر

تدافع على صرف الأموال... وطباعة النقود ملاذ الحكومة الوحيد

الجزائر ـ **حمزة كحال**

خيّمت أزمة نقص السيولة المالية على المؤسسات المالية في الجزائر قبيل عطلة عيد الأضحى، بعد أن انتقلت من البنوك إلى مكاتب البريد المنتشرة في مختلف أنحاء البلاد، في وقت تصر فيه الجهات الرسمية على نفي وجود أزمة، بينما تظهر أرقام صادرة عن البنك المركزي تراجعاً حاداً في السيولة.

وأظهرت مقاطع فيديو تداولها ناشطون على موقع فيسبوك مئيت العديد من المواطنين ليلاً أمام مكاتب البريد قبيل عيد الأضحى، للحصول على مراكز متقدمة، تسمح لهم بسحب الرواتب والمعاشات، كما أظهرت مقاطع أخرى تدافع مواطنين عند فتح أبواب المراكز، متجاوزين كل إجراءات الوقاية من فيروس كورونا، ما خلف جرحى، خاصة وسط كبار السن.

وتحت وطأة الضغط الذي تعرّضت له مراكز البريد، دعا رئيس الحكومة عبد العزيز جراد الحكومة إلى اجتماع طارئ، يوم الثلاثاء الماضي، أصدر على أثره تعليمات بتمديد دفع الرواتب والمعاشات والمساعدات الاجتماعية، وتكييف مواقيت عمل مكاتب البريد وفق الطلب من قبل المواطنين، وإشراك الولاة في الإشراف على حركة الأموال لتوجيه الفوائض منها إلى المراكز التي تعاني عجزاً.

وكشف عثمان خرباش، مدير قسم التمويل والتخطيط في إدارة مؤسسة بريد الجزائر، أن «مكاتب البريد سجلت سحب 144 مليار دينار (1,1 مليار دولار) في الفترة بين 18 و 28 يوليو/ تموز الماضي، من 22 مليون حساب جار من أصل 27 حساب مفتوح لدى البريد، منها 3 ملايين تعود للمتقاعدين، والباقي رواتب عمال وموظفي القطاع العمومي والقطاعات الأمنية بمختلف أنواعها».

وقال خرباش لـ«العربي الجديد» إن «الأيام الماضية شهدت ارتفاعاً في الطلب على النقود، إلا أن هناك أيضاً تراجعاً في السيولة لدى بريد الجزائر بنحو 15% في الربع الثاني من السنة الحالية مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية».

وأوضح أن «نقص السيولة يعود بالأساس إلى سحب بعض المواطنين لأموالهم ومدخراتهم من حساباتهم البريدية، تحت ضغط تداعيات جائحة كورونا، وهو ما لا يمكن إنكاره».

> 6% خفض البنك المركزي الجزائري نسبة الاحتياطي الإلزامي لدى المصارف الى 6% في إبريل/ نيسان الماضي، لضخّ سيولة مالية في شرايين الاقتصاد، الذي تضرر من جائحة كورونا، بينما كانت النسبة قبل نحو عامين 12%.

السيولة نهوى لأدنى مستوى في 20 عاماً

وكانت أزمة السيولة النقدية قد بدأت في البنوك والمؤسسات المصرفية، قبل انتقالها إلى مراكز البريد، حيث هوى حجم السيولة المتداولة في البنوك إلى ما دون 8 مليارات دولار، لأول مرة منذ أكثر من 20 سنة، ما ينذر بأزمة سيولة حادة قد تهدد النظام المصرفي، في وقت تحتاج فيه الجزائر إلى موارد مالية لدعم الاقتصاد المتعثر بسبب تراجع عائدات النفط، وجائحة كورونا التي أضرت بالاقتصاد وباتت تهدد الآلاف من الشركات بالإفلاس.

وكشف عضو جمعية البنوك، بغداد عمار، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «نسبة العجز في السيولة قفزت من 49% في مارس/ آذار إلى 55% في نهاية مايو/ أيار، بينما كانت 20% في مطلع 2019».

> احتياطي النقد الأجنبي يتراجع إلى نحو 60 مليار دولار

> القروض المتعثرة تقفز إلى 25,2% بنهاية 2019

وقال عمار: «بحسب تقرير المركزي الجزائري، فإن سيولة البنوك فقدت 180 مليار دينار (1,4 مليار دولار)، بنهاية مايو/أيار الماضي، مقارنة مع ديسمبر/ كانون الأول 2019، لتستقر عند 916 مليار دينار (7,9 مليارات دولار)، نهاية مايو/ أيار، وهو رقم غير مسبوق في السنوات العشرين الماضية».

وعزا عمار ارتفاع العجز في السيولة إلى ارتفاع حجم القروض المتعثرة بشكل مستمر خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث بلغت 10% عام 2015، لتزيد إلى 13% في العام التالي، و17% في 2017، ثم 20% في العام اللاحق، قبل أن تقفز إلى 25,2% بنهاية 2019.

وتابع: «يضاف إلى ذلك ارتفاع وتيرة سحب الأموال في الأشهر الأخيرة من طرف المتعاملين الاقتصاديين والمواطنين منذ بداية تفشي وباء كورونا، من دون أن ننسى عاملاً مهماً وهو تراجع العملة المحلية أمام الدولار».

وكان المصرف المركزي قد استبق الأحداث، وتوقع اشتداد أزمة سيولة البنوك، ففي ظرف شهر واحد راجع سقف احتياطي المصارف العمومية والخاصة، مرتين، بهدف توفير السيولة المطلوبة للأسواق.

ولا يستبعد عمار أن «يقدم البنك المركزي على خفض سقف احتياطي المصارف الإلزامي من 6% حالياً إلى 4%، بعدما كان عند 12% قبل تفشي وباء كورونا، ثم 8% و6% في إبريل/ نيسان المنصرم، وذلك لضخّ سيولة مالية في شرايين البنوك».

وتعمل في الجزائر 20 مؤسسة مصرفية، منها سبعة مصارف عمومية (حكومية)، وأكثر من 11 مصرفاً أجنبياً من دول الخليج على وجه الخصوص، وأخرى فرنسية، وواحد بريطاني.

أضرار مالية بسبب كورونا والنفط

وقال الخبير المصرفي، سليمان ناصر ياحي، إن «أزمة السيولة التي تمر بها البنوك ليست وليدة اليوم، وكانت منتظرة لعدة أسباب، منها تراجع عائدات البلاد من النفط التي تعد المصدر الأول والأخير للعملة الأجنبية، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة القروض البنكية المتعثرة التي تعدت الخطوط الحمراء».

وأضاف ياحي: «يضاف إلى ذلك تراجع قيمة الدينار والتضخم، كما عمقت جائحة كورونا أزمة السيولة لدى البنوك، حيث شهدت المؤسسات المالية ارتفاع الأموال المسحوبة، سواء بداعي تمويل المصانع والشركات من طرف مسيّريها أو بسبب الخوف، إذ شهدنا اضطراباً في الأسواق المالية والتجارية بشكل غير طبيعي».

وتابع أن «البنوك مطالبة بتقديم نسب فائدة فوق نسب التضخم، إذا أرادت ضمان محاولتها لجذب السيولة المالية، وإلا ستفشل كما فشلت السندات التي طرحتها الحكومة عام 2017، في أكبر عملية استدانة داخلية لم يكتب لها النجاح».

وأمام اشتداد أزمة نقص السيولة التي باتت جلية ومحسوسة في يوميات الجزائريين، ومقابل ضالة الأوراق في يد حكومة جراد، يفعل تهاوي عائدات النفط بنحو 25% عن السنة الماضية، والتراجع السريع لاحتياطي النقد الأجنبي الذي هوى دون 60 مليار دولار لأول مرة منذ 1999، تبقى العودة للعب ورقة التمويل غير التقليدي عبر طباعة النقود الحل الوحيد للحكومة، بحسب الخبير المالي جمال نور الدين.

وقال نور الدين لـ«العربي الجديد» إن «هذا الخيار يبقى مجدداً سياسياً وليس قانونياً، وبالتالي يبقى حلاً تقنياً بيد الحكومة لحل مشكل ظرفي، بالرغم من تأثيراته السلبية على الاقتصاد، وهو ما لاحظناه منذ 2017 عند إطلاق العملية التي سمحت بطباعة ما يعادل 60 مليار دولار من العملة المحلية، ما أدى إلى ارتفاع التضخم، وما ألزم بنك الجزائر بتخفيض قيمة العملة لامتصاص جزء من التضخم على حساب القدرة الشرائية للمواطن».

إجراءات حكومية لمساعدة المؤسسات المتعثرة

أقرّت وزارة المالية الجزائرية حزمة إجراءات لمساعدة المؤسسات الصغيرة المتعثرة، تتضمن منح قروض وإعادة جدولة الديون البنكية والضريبية والغاء غرامات التأخير. ونقلت وكالة الأنباء الرسمية، يوم الجمعة، عن وزير المالية أيمن بن عبد الرحمان قوله إن الحكومة تسعى إلى تطبيق حلول للمشاكل المالية والضريبية والبنكية التي كانت تعيق استمرارية وديمومة المؤسسات الصغيرة التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب «أنساج». وفيما يتعلق بالشق الجبائي، فقد تم اتخاذ أربعة قرارات رئيسية، أولها إمكانية تمديد الجدول الزمني لدفع الديون الجبائية إلى خمس سنوات بدلاً من ثلاث، وهو القرار الذي سيدرج في قانون المالية لعام 2021، بحسب وزير المالية، مشيراً إلى أن هذه التدابير ستسمح بإعطاء «دفعة جديدة» لمؤسسات «أنساج» وإعادة تنشيط هذا الجهاز ليكون «أكثر فعالية وأكثر إدماجاً في المستقبل».

ووفق الوزير الأول المكلّف بالمؤسسات المصغرة، نسيم ضيافات، فسيتم وقف كل المتابعات القضائية والإجراءات ضد أصحاب المؤسسات المتعثرة إلى غاية 31 ديسمبر/ كانون الأول 2021، على أن تتم تسوية المشاكل العالقة خلال هذه الفترة، حالة بحالة.

كورونا اضرّ بالاقتصاد (فرانس برس)